منتدى تطوير السياسات الاقتصادية

المرصد الاقتصادي الاردني

تقرير فريق عمل

الغلاء .. الأجر الأدنى

عمان –2013

اعضاء الفريق:

1) أ فهمي الكتوت رئيس الفريق
2) د. هشام غرايبة عضو
3) د. حنان هلسة عضو
4) د. ابراهيم حجازين عضو

الغلاء .. الأجر الأدنى

مقدمة:

من اهم ركائز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وجود علاقة متوازنة بين - العمل ، والأجر، والأسعار - فالاجر الذي يتقاضاه العامل او الموظف مقابل عمل معين يفترض ان يوفر له الحد الادنى لتجديد قوة عمله، واي تغييرات في مستويات الاسعار لا يرافقها تعويضات مادية ستؤدي الى تراجع القيمة الشرائية للاجر، مما يحدث اختلالات ملموسة تسهم بزيادة معدلات الفقر في المجتمع، وتعرض فئات جديدة للحرمان، وتؤثر بشكل مباشر على انخفاض استهلاك الغذاء والكساء، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي على السلع، الامر الذي يؤدي الى زيادة العرض على الطلب، مما يسهم بتراجع معدلات النمو الاقتصادي. ليس على الصعيد المحلي أو الإقليمي فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية عامة، فهناك علاقة مباشرة بين العمل والأجر. صحيح ان الاجر يخضع للعرض والطلب في السوق ...الا ان تدخل الدولة لضبط وتنظيم سوق العمل وتوفير حد ادنى للاجر يتناسب مع معدل انفاق الاسرة من اولى واجباتها، وينطبق هذا على اسعار المواد الاستهلاكية والخدمات العامة التي تخضع للعرض والطلب في ظل اقتصاد السوق المنفلت، مما يستدعي وجود قواعد لحماية المستهلك، سواء بتوفير الاسواق الموازية من قبل التعاونيات او المؤسسات الحكومية، او بضبط الاسعار وعقلنتها لضمان الاستقرار الاجتماعي، فالعمل قيمة اجتماعية، يقف عليه تقدم الامم والحضارات البشرية، والاجر ليس منحة بل مقابل جهد إنساني مبذول،

للحصول على القيمة الملموسة لتأمين احتياجات المجتمع، وتمكين المنتج بمواصلة تأمين السلع والخدمات. اما القيمة الحقيقية لقوة العمل هي التي تتمثل بتوفيرالاحتياجات المادية والثقافية والاجتماعية التي تؤمنها دولة الرفاه الاجتماعي .

بعض خصائص القوى العاملة الاردنية

واجهت الدولة الاردنية كبقية البلدان النامية تحديا كبيرا منذ نشأتها، تمثلت بضعف الاقتصاد الوطني وانعدام البنية التحتية، وغياب القطاعات الانتاجية، وقد نشأت بعض القطاعات الاقتصادية غير الانتاجية، مثل التجارة والخدمات، وجرى الاعتماد على الخارج في تأمين معظم الاحتياجات الأساسية، مما اسهم بتعميق التشوهات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وهيمنة القطاعات غير الانتاجية على الاقتصاد. فالإنتاج الزراعي اصبح يشكل اقل من3 % من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني، بعد تخريب علاقات الانتاج في القطاع الزراعي، بجذب معظم ابناء الريف لمؤسسات الدولة في الجهازين المدني والعسكري، وتضخم المؤسسة البيروقراطية، على حساب تراجع القطاع الزراعي، وقد مهدت هذه السياسات الطريق امام احلال العمالة الوافدة مكان العمالة الاردنية، واصبحت الدولة اكبر رب عمل في البلاد، ومنافس شديد للقطاع الخاص في مجال العمالة. ومن جهة اخرى جرى تحميل الخزينة اعباء مالية ضخمة، حيث اصبحت الرواتب والاجور ومعاشات المتقاعدين تشكل احدى اهم تحديات الموازنة العامة للدولة، وقد تراجعت هذه السياسات في السنوات الاخيرة ليس بهدف تصويب الخلل، بل لعدم مقدرة الدولة على مواصلة نفس السياسات، بسبب تفاقم عجز الموازنة العامة، فقد توقفت الدولة عن التوظيف الا في بعض القطاعات الضرورية، مما اسهم بحالة اضطراب في سوق العمل بسبب حرمان اوساط من الخريجين الجدد من

الوظائف، خاصة وان هذه السياسات جاءت مترافقة مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع الطلب على العمالة في سوق العمل، وليس ضمن خطة تنموية لتوسيع دور القطاعات الانتاجية، وزيادة دور القطاع الخاص في تشغيل العمالة المحلية. كما ازداد وضع القطاعات المنتجة سوءاً، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، التي فتحت البلاد على مصاريعها أمام كافة منتجات العالم دون ضوابط، وحرمت المنتجات الوطنية من أية حماية في ظل منافسة حادة غير متكافئة.

ومع تطور الاقتصاد الوطني نمت القوى العاملة خلال العقود الاخيرة بشكل ملحوظ، ووفق معلومات دائرة الاحصاءات العامة بلغت العمالة الاردنية 1,436019 عاملا وعاملة في عام 2011، منهم 1,169787من الذكور و266232 من الاناث، وبلغ عدد المشتغلين منهم 1,250971، وعدد المتعطلين عن العمل "185048" متعطلا1 ..! وقد تمركزت القوى العاملة الاردنية في محافظة العاصمة حيث قدرت بحوالي 40% من مجموع القوى العاملة. وشكل المشتغلون الذكور 83.2% من اجمالي عدد المشتغلين الاردنيين مقابل 16.8% من الاناث. ويشتغل في قطاع الخدمات والادارة العامة حوالي 80% من القوى العاملة، ويشغل قطاع الصناعة حوالي 12% وقطاع الانشاءات 6%، واقل من 2% في القطاع الزراعي. وتشكل نسبة العاملين في القطاع الحكومي حوالي 38.6% من مجموع المشتغلين الاردنيين . وتعتبر القوى العاملة الاردنية شابة حيث تشكل نسبة 70% من العمالة الاردنية اقل من 40 عاما، بينما لا تشكل نسبة القوى العاملة من الذين تزيد اعمارهم عن 50 عاما عن 10% من مجموع العمالة الاردنية، وتنخفض هذه النسبة لدى الاناث الى دون ال 4%، وتظهر هذه الارقام ان نسبة التقاعد المبكر مرتفعة في القطاعين العام والخاص. حيث بلغ عدد رواتب تقاعد - الخاضعين للضمان الاجتماعي- الشيخوخة التراكمي بنوعيه الوجوبي والمبكر 94 الف راتبا منها 43 الف راتب

تقاعد شيخوخة وجوبي و 51 الف راتب تقاعد مبكر. ازدادت في العشر سنوات الاخيرة بمعدلات مرتفعة جدا بسبب التزايد الكبير في رواتب التقاعد المبكر2.

كما تشير الاحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية ان غالبية العاملين بأجر لا يحصلون على أجور تتناسب مع توفير الاحتياجات الاساسية، وهم يشكلون الحلقة الاضعف في المجتمع، قد يعود ذلك بسبب حداثة ونشأت القوى العاملة الاردنية، وضعف هياكلها التنظيمية، وغياب تنظيم سوق العمل، واغراق الاسواق بالعمالة الوافدة، مما يحدث منافسة حادة في سوق العمل، خاصة في ظل احتياطي من العاطلين عن العمل، وفي ظل الحرية المطلقة في سوق العمل والاسعار، وغياب الضوابط، وغالبا ما يكون التدخل الحكومي في غير صالح العمال، فعلى سبيل المثال، حددت الجهات المعنية 190 دينار شهريا حد ادنى للاجر، ويعتبر اقل بكثير من حد الفقر خاصة للشخص المعيل لاسرة، سواء بموجب المعايير الدولية التي حددتها الامم المتحدة بدولارين يوميا للفرد كحد للفقر، او بالاعتماد على الدراسات المحلية التي تعتبر حد الفقر 68 دينار شهريا للفرد3 ، وفقا لدراسات عام 2010 .

علما ان نسبة غير قليلة من العاملين باجر اردنيين واوافدين يعملون باقل من الحد الادنى للاجر. ومع ارتفاع معدلات التضخم، وسوء توزيع الدخل من خلال السياسات الضريبية التي اعفت معظم المشتغلين باجر في القطاعين العام والخاص، لكنها حملتهم اعباء ضريبية من خلال ضريبة المبيعات، وحملت المشتقات النفطية ضريبة خاصة مرتفعة شكلت عبئا ثقيلا واسهمت بارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الخمس الاخيرة. الامر الذي أدى الى تآكل الأجور الفعلية للعاملين بأجر في القطاعين العام والخاص، وعمق الفجوة بين الاجور والاسعار، خاصة وان ارتفاع معدلات التضخم ادت الى تآكل الاجور الفعلية.

مشاركة المرأة في العمل:

تؤكد المعلومات والدراسات ان مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ضعيف، فهي اقل من 17% من مجموع العاملين في الاردن، إذ تفيد نتائج احصاءات العمل في الاردن لعام 2011/2007 إلى أن عدد النساء المشتغلات (209708) امرأة، من أصل (1,250971) ألف عامل من مجموع المشتغلين. وبلغت نسبة الاناث المتعطلات ممن يحملن بكالوريوس فأعلى 69.6% من اجمالي المتعطلات في عام 2012، وتعتبر نسبة مساهمة الاناث في القطاع العام مرتفعة نسبيا مقارنة مع الذكور حوالي 49% علما ان نسبة مجموع العاملين في القطاع العام بين الذكور والاناث نحو 38,6%، وتتركز مساهمة المرأة في قطاعات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والادارة العامة والتي تشكل حوالي67% من مجموع الاردنيات المشتغلات4.

ويعود انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل لعدم توفر شروط العمل المناسب في القطاع الخاص، وخاصة في المؤسسات الصغيرة، او بسبب ارتفاع تكاليف توظيف المرأة العاملة خاصة ما يتعلق - باجازة الامومة المدفوعة الاجر- 5، فقد نصت المادة 70 من قانون العمل الاردني للمرأة الحق في الحصول على اجازة امومة بأجر كامل قبل الوضع وبعده مجموع مدتها عشرة اسابيع على ان لا تقل المدة التي تقع من هذه الاجازة بعد الوضع عن ستة اسابيع، ويحظر تشغيلها قبل انقضاء تلك المدة. كما نصت المادة 67 من قانون العمل الاردني للمرأة التي تعمل في مؤسسة تستخدم عشرة عمال او اكثر الحق في الحصول على اجازة دون اجر لمدة لا تزيد على سنة للتفرغ لتربية اطفالها، ويحق لها الرجوع الى عملها بعد انتهاء هذه الاجازة على ان تفقد هذا الحق اذا عملت باجر في اي مؤسسة اخرى خلال تلك المدة . اضافة الى الى المادة 72 من القانون التي تنص على صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة تهيئة مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية اطفال العاملات

الذين تقل اعمارهم عن اربع سنوات، على ان لا يقل عددهم عن عشرة اطفال. وقد جاءت التعديلات التي طرأت على قانون الضمان الاجتماعي لعام 2010 بتحويل اجازة الامومة على المؤسسة العامة للضمان بنوع من الايجابية في حق المرأة، وذلك بشمول المؤمن عليها في الضمان الاجتماعي حق الانتفاع من تأمين الامومة عن اربع ولادات كحد اعلى، وفقا للمدد المحددة في قانون العمل النافذ المفعول، ويصرف للمؤمن عليها خلال اجازة الامومة ما يعادل اجرها الخاضع للاقتطاع عند بدء اجازة الامومة. لتخفيف العبء عن المؤسسات التي توظف عاملات، حيث وزع العبء على مجموع المشتركين في الضمان.

وحول عمل ذوي الاعاقة يشير التقرير الصادر عن مركز المرصد العمالي6 في ايار الماضي حول "الحق في العمل"، انه رغم مصادقة الأردن على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن الأشخاص المعوقون والمعوقات يواجهون العديد من المشكلات للالتحاق بسوق العمل، ويعانون من عدم حصولهم على وظائف تتلائم وطبيعة إعاقاتهم ومنها طول ساعات العمل وانخفاض الأجور التي يتقاضونها بحجة انخفاض إنتاجيتهم وعدم توفر التسهيلات البيئية التي تتلائم وظروف حركتهم مثل الطرق ودورات المياه الخاصة وغيرها في أماكن العمل. اما تشغيل الاطفال فان الدراسات تشير الى أن حجم الظاهرة يتجاوز (50) الف طفل في سوق العمل7، ويعانون من مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية وجسمية نتيجة عملهم، كذلك فإن العاملين منهم في المهن الصعبة يتعرضون للعديد من إصابات العمل التي يمكن أن تسبب لهم بعض الإعاقات، وغالبا ما تترك الأعمال التي يمارس فيها سلوكيات استغلالية نفسية وجسدية إلى زرع الاحساس بالدونية والظلم .

العمالة الوافدة:

لا توجد دراسة دقيقة حول العمالة الوافدة في البلاد لعدم وجود تنظيم لسوق العمل، وتشكل العمالة غير الشرعية اكثر من ضعف العمالة الوافدة الحاصلة على تصاريح من وزارة العمل، فقد بلغ عدد العمال الحاصلين على تصاريح عمل حوالي 280 الف عامل وعاملة8. كما تقدر دائرة الاحصاءات العامة العمالة غير الشرعية بحوالي 400 الف عامل وافد في عام 2011. وتتحدث وزارة العمل عن وجود 900 الف عامل وعاملة من العمالة الوافدة حاليا 2013، اضافة الى تدفق العمالة السورية الى السوق المحلي نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها سوريا. فقد كشفت بعض الدراسات9 ان حوالي مليون و 300 الف لاجىء ومقيم سوري منهم حوالي 130 الف في المخيمات، والباقي موزعين في مختلف المحافظات، وقد تسرب منهم عشرات الالاف الى سوق العمل. ويشكل دخولهم سوق العمل منافس جديد للعمالة المحلية، اضافة الى التأثيرات السلبية الناجمة عن محدودية الموارد المحلية للبلاد واثر ذلك على ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

كما أظهرت بيانات وزارة العمل في عام 2011 ان 91.9% من اجمالي العمالة الوافدة المسجلة هي عمالة امية و 6.2% تحمل شهادة دبلوم10 . بينما بلغت نسبة الامية بين العمالة الاردنية 3.2% وشكلت العمالة المصرية ما نسبته 68% من اجمالي العمالة الوافدة المسجلة. وتتركز العمالة الوافدة المسجلة في قطاعات " قطاع الزراعة والصيد والحراجة" بنسبة 31.9% من اجمالي العمالة الوافدة، و " قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية " بنسبة 26.2% يليها " قطاع الصناعة التحويلية " بنسبة 20.9% و " قطاع التجارة والفنادق والمطاعم " بنسبة 11.5% و " قطاع الانشاءات " بنسبة 6.8% .

جدول رقم (1) توزيع القوى العاملة الاردنية على قطاعات العمل11

الزراعة والصيد والحراجة	21,772.00
التعدين والمقالع	10,701.00
الصناعة التحويلية	128,116.00
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	13,325.00
الانشاءات	74,574.00
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	192,810.00
الفنادق والمطاعم	29,947.00
النقل والتخزين والاتصالات	120,736.00
الوساطة المالية	24,524.00
الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	52,358.00
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	310,797.00
التعليم	159,716.00
الصحة والعمل الاجتماعي	63,132.00
الانشطة الخدمية والمجتمعية والشخصية الاخرى	37,863.00
الاسر الخاصة التي تعين افرادا للاعمال المنزلية	6,618.00
المنظمات والهيئات غير الاقليمية	3,982.00
	1,250,971.00

العنف المجتمعي:

في ضوء ما تقدم يمكن معرفة احد اسباب ظاهرة العنف المجتمعي، خاصة بين الفئات والشرائح الاجتماعية التي تعاني من سوء الاوضاع المعيشية، وتعيش على حد الفقر، فالمعلومات الواردة في جداول فئات الدخل توضح بجلاء اسباب حالة الغليان المتصاعدة التي شهدتها البلاد خلال العامين الماضيين في الشارع الاردني، بعد انسداد الأفق في إيجاد حلول ناجعة لتفاقم الازمة المالية والاقتصادية وسد منابع الفساد وضبط الانفاق ومعالجة عجز الموازنة، وتوفير فرص عمل وتخفيف الاعباء المعيشية على المواطنين. فقد شهد المجتمع الاردني ظاهرة غريبة اتسمت بالعنف المجتمعي، واصبحت الجامعات الاردنية مسرحا لاعمال العنف والصراعات الجهوية والعشائرية، بدلا من من ان تكون منارة للعلم والتنوير ونشر الثقافة الوطنية والانسانية، ولم تنحصر هذه الظاهرة في الجامعات وحدها بل وفي المجتمع عامة، فقد شهد المجتمع المحلي حالات لا تقل خطورة عما يجري في الجامعات، مما يملي علينا التفكير الجدي في البعد الاجتماعي لهذه الظاهرة غير الاصيلة في مجتمعنا. فان تدهور الأوضاع المعيشية لغالبية المواطنين عامة وذوي الدخل المحدود خاصة يفسر جانبا من حالات الاضطراب والاحتقانات التي نلحظها، ومع اتساع دائرة الفقر التي أدت إلى زيادة جيوب الفقر من 22 جيبا عام 2006 إلى 32 جيبا عام 2008 وفقا لمعلومات دائرة الاحصاءات العامة .

والبلاد مرشحة الى مزيد من العنف والمظاهر السلبية، لغياب البرنامج الوطني لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية تتفاعل بشكل متسارع في ظل ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية فقد اعلنت دائرة الاحصاءات العامة ان معدل التضخم خلال النصف الاول من العام الحالي 2013 وصل الى 6.5%. ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة مع زيادة

اسعار الكهرباء التي ستؤثر على اسعار كافة السلع والخدمات كونها مادة ارتكازية، كما ستؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصناعة المحلية.

مما يتطلب قيام الدولة بدورها الاجتماعي في حماية المواطنين من الجشع والاحتكار، وطرح سياسة اقتصادية جديدة تحقق تنمية اقتصادية تستثمر الموارد الوطنية لبناء اقتصاد وطني انتاجي، وتكفل التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الآليات المناسبة لضبط أسواق المال، وتأمين حد ادنى للاجر يتناسب مع توفير احتياجات الاسرة. وقد عبرت المؤسسات الدولية في الاونة الاخيرة عن اهتمامها المتزايد في القضايا الاجتماعية وخاصة بعد انفجار الازمة المالية والاقتصادية، وتصاعد هذا الاهتمام بعد الثورات العربية، وذلك في محاولة لامتصاص الاحتقانات الاجتماعية، فقد طالب البنك الدولي في احدث تقاريره بتوفير الوظائف وفرص العمل، كركيزة أساسية للتنمية في البلدان النامية، مؤكدا على اهمية توفير فرص عمل للحد من الفقر، وتوفير بدائل لاعمال العنف للشباب. لكن دعوات البنك الدولي لا تجدي نفعا ان لم تترجم بخطوات ملموسة في مساعدة البلدان النامية على مواجهة الفقر. على الرغم من بعض التعبيرات الانسانية. الا ان الاجراءات الفعلية لمواجهة قضايا الفقر متواضعة جدا، ففي الوقت الذي يشير التقرير الى وجود اكثر من 620 مليون عاطل عن العمل من الشباب في العالم، لم نشهد تصديا حقيقيا لهذه الظاهرة الخطيرة ، علما انه بات واضحا ان لا مخرج للازمة الاقتصادية التي ما زالت تلقي بظلالها الا بتخفيض معدلات البطالة، فالتشغيل الكامل يعزز زيادة الطلب على السلع الاساسية ويحقق النمو الاقتصادي.

ومع احتدام الصراع بين التكتلات الاقتصادية في مرحلة العولمة، وعدم مواكبة اقتصادات البلدان النامية احدث انخفاض معدلات النمو الاقتصادي تأثيرا مباشرا على اتساع مساحات الفقر وارتفاع معدلات البطالة، واصبحت هذه الظاهرة ملازمة للازمة الاقتصادية . لذلك يمكن تفسير اهتمام تقرير

البنك الدولي الذي يؤكد ان الاحداث الاخيرة دفعت قضية العمالة في صدارة الاهتمام الدائر بشأن التنمية. ووفقا لتقديرات مؤلفي التقرير الاممي، ان حجم الأيدي العاملة على مستوى العالم بلغ أكثر من ثلاثة مليارات شخص، يعمل نصفهم تقريبا بالزراعة وهم يعانون من سوء الاوضاع المعيشية.

البطالة:

تشير المعلومات الرسمية لدائرة الاحصاءات العامة ان معدل البطالة ارتفعت الى 14%، وكانت قد سجلت انخفاضا مقداره 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 12.2% في عام 2012 مقارنة مع 12.9% في عام 2011، وبلغ معدل البطالة بين الذكور 10.4% مقابل 19.9% بين الاناث، شكل الذكور ما نسبته 70% من مجموع المتعطلين، بينما شكلت الاناث 30% في عام 2012 ، بلغ معدل البطالة 10.2% بين الذكور مقابل 18.7% بين الاناث في الحضر، في حين بلغ المعدل في الريف 11.5% للذكور مقابل 25:6% للاناث في عام 2012 .

بلغ معدل بطالة الشباب في الاعمار (15-24) سنة 25.2% بين الذكور مقابل 48.8% بين الاناث في عام 2012. و48.8% من اجمالي المتعطلين عن العمل هم في الفئة العمرية (15-24) سنة في وبلغ معدل البطالة 23.2% للعزاب ، في حين بلغ المعدل للمتزوجين وللذين سبق لهم الزواج (مطلق/ مطلقة ، ارمل /ارملة ، متفصل/ منفصلة) 5.2% و 9.8% على التوالي، وشكل العزاب 72.9% من اجمالي المتعطلين، بلغت نسبة الاناث المتعطلات ممن يحملن بكالوريوس فأعلى 69.6% من اجمالي المتعطلات الاناث. وشكل الذكور من حملة المؤهلات التعليمية أقل من ثانوي باستثناء (الأميين) 60.3% من اجمالي المتعطلين الذكور. كما سجلت محافظة معان أعلى بطالة للذكور حيث بلغ 18.2 % في حين سجل أدنى معدل بطالة للذكور في محافظة عجلون حيث بلغ 7.8%. وسجلت محافظة الطفيلة أعلى

معدل بطالة للاناث حيث بلغ 31.5% في حين بلغ أدنى معدل بطالة للاناث في محافظة المفرق (15.2%) .

يتضح من الارقام الرسمية انخفاض معدلات البطالة عن مستواها للأعوام التي حققت نموا اقتصاديا مرتفعا 2008/2007 حوالي (13,1% و 12,7%)12 على التوالي، علما ان معدلات النمو بلغت في السنوات المذكورة 8.2%، 7.2% على التوالي بينما انخفضت معدلات البطالة الى (12,2%) في العام الماضي 2012 في ظل تراجع النمو الاقتصادي الى 2.7%. ان النتائج التي وصلت اليها دائرة الاحصاءات العامة بانخفاض معدلات البطالة في ظل تراجع النمو الاقتصادي غير مبررة اقتصاديا ولا تستند الى اسس علمية خاصة في ظل زيادة تدفق العمالة الاجنبية، مما يثير الشك بمدى دقة الأرقام المقدمة، وقد شكك خبراء اقتصاديون بصحة ارقام البطالة خاصة وان النسبة تراوح مكانها وتميل احيانا نحو الانخفاض في مرحلة الركود الاقتصادي .

تأمين التعطل:

من المظاهر الايجابية على تطور التشريعات الاردنية التعديلات التي صدرت على قانون الضمان الاجتماعي بموجب القانون المؤقت رقم (7) لسنة 2010 حيث اصبح العمال يتمتعون بحق تأمين التعطل عن العمل ضمن شروط حددها القانون ابرزها: ان لا يقل عدد اشتراكات المؤمن عليه عن (36) اشتراكا ، ويصرف للمؤمن عليه بدل تعطل عن العمل لمدة ثلاثة اشهر اذا كان عدد اشتراكاته بهذا التأمين اقل من (180)اشتراكا. وستة اشهر اذا كان عدد اشتراكاته بهذا التأمين (180) اشتراكا فأكثر. ويحسب بدل التعطل عن العمل للمؤمن عليه خلال مدة التعطل على اساس النسب التالية 75% للشهر الاول ، 65% للشهر الثاني، 55% للشهر الثالث ، 45% لكل من الاشهر الرابع والخامس

والسادس . على ان يكون الحد الاعلى لصافي بدل التعطل عن العمل (500) دينارشهريا . ويبدأ صرف بدل التعطل عن العمل للمؤمن عليه اعتبارا من اول الشهر التالي الذي تقدم خلاله المؤمن عليه بطلب صرف هذا البدل. ويستحق المؤمن عليه بدل التعطل عن العمل لثلاث مرات طيلة مدة شموله باحكام هذا القانون .

قضايا الفقر:

ليس من السهل صياغة تعريفا جامعا لمفهوم الفقر إن كان على المستوى المحلي أو العالمي بسبب تداخل المعطيات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية13 ، فعلى المستوى العالمي لا يوجد توافق دولي على تعريفه. لكن يوجد صياغة اعتبرت مقبولة طالما تفي بالحاجة لتشكيل رؤية مشتركة لمضمون هذا المفهوم وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة. أي انه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد، والإمكانات، والخيارات، والأمن، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من حقوق الإنسان الأساسية كحق الحياة حيث لاحظت الدراسات أن نسبة من الفقراء لا يتجاوز بقائهم على قيد الحياة سن الأربعين بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى. بهذا المعنى فإن الفقر يعتبر عار في جبين الانسانية وخرق لكافة المواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الانسان ويدعي البعض التمسك بها.

تم التوافق عالميا على تصنيفات للفقر تساعد على تحديده وتصنيف الفئات المنضوية ضمنه بغرض قياسه ووضع المؤشرات والمعايير المناسبة له ومما يساعد على وضع الخطط والاستراتيجيات لمكافحة أسبابه. ومن أشهر تلك التصنيفات:

1- الفقر المطلق هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعلم، والصحة، والنقل. وقد بلغ خط الفقر المطلق في الاردن (الغذائي وغير الغذائي) وفق تقرير حالة الفقر لعام 2010 الصادر في كانون اول عام 2012 بالتعاون مع خبراء البنك الدولي ووزارة التخطيط ودائرة الاحصاءات العامة، (813.7) ديناراً للفرد سنوياً (أي 68 ديناراً للفرد شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية والمكونة من (5.4) فرد بلغ خط الفقر 4394 ديناراً سنويا (أي 366 ديناراً شهريا) وكون العائلة الفقير مكونة من (7) افراد، وبذلك يمكن القول ان حد الفقر 476 دينار شهريا.

2- والفقر المدقع وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، من خلال التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين (3000) سعر حرارية يوميا ليتمكن من مواصلة حياته عند حدود معينة"، ويقترب هذا من مستوى الفاقة. وقد بلغ خط الفقر المدقع للأسرة الاردنية وفق نفس الدراسة لعام 2010 (خط فقر الغذاء) قد بلغ (336) ديناراً للفرد سنوياً (28 ديناراً للفرد شهرياً) وبما ان الاسرة الفقير مكونة من 7 افراد فأن حد الفقر المدقع(خط فقر الغذاء) 196 ديناراً شهرياً. علما ان الحد الادنى للاجر المقر رسميا 190 دينار شهريا.

وكذلك عرفت وزارة التنمية الاجتماعية الفقرالمطلق بأنه تلك الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد او الاسرة الحد الادنى من الاشباع المقبول للاحتياجات الاساسية الغذائية وغير الغذائية معا والتي يمكن حصرها بحاجة المأوى والملابس والاحذية والتعليم والصحة وحاجة النقل والتي تبقيه حيا

وتحفظ كرامته الانسانية . كما عرفت الفقر المدقع بأنه تلك الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد او للاسرة الحد الادنى من الاشباع المقبول للحاجات الغذائية التي تمكنه من الحصول على عدد معين من السعرات الحرارية والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والاصول المادية الاخرى وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات.

أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة له، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما فقر التكوين وفقر التمكين، حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد. والعوق الاجتماعي - النفسي، ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنين بالأطفال وبكبار السن، والجماعات الفرعية والأقليات مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي / الدولة. أما النوع الثاني من الفقر وهو فقر التمكين والذي يعتبر فقر مؤسسي، يكشف عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو – وهو المهم – تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها.

تكمن خطورة الفقر في أبعاده الاجتماعية بالإضافة لما يسببه الحرمان لأهم متطلبات الحياة الكريمة، فتعمل فئة من المجتمع على محاولة التخلص من الفقر او تأجيله من خلال اللجوء الى بدائل أخرى للحصول على الدخل بطرق غير صحيحة او ملائمة او غير قانونية او شرعية، مثل الإفراط في العمل، العمل في ظروف غير صحية او غير مقبولة، العمل بعيدا عن العائلة، او التكسب غير المشروع عن طريق ارتكاب الجريمة او الفساد او تشغيل الأطفال او ممارسة الدعارة او لعب القمار او الاتجار بالمخدرات وغيره، الى جانب البدائل الأخرى للهروب من الفقر مثل التضحية

بالحقوق الأساسية، كالزواج من شخص غير ملائم او شخص يفوقه سناً او تقبل العنف والإساءة وغيره، وقد يتمكن هؤلاء من تجنب الفقر او الهروب من دائرته لفترة محدودة، ولكنهم يدفعون ثمن ذلك بالمقابل، فتظهر المشاكل الصحية والأخلاقية والاجتماعية المختلفة في المجتمع كما يتطور العنف الاجتماعي ويصبح ظاهرة يؤدي إلى تمزق المجتمع وتفتته.

يعاني الاردن من مشكلة الفقر منذ عدة عقود، وتشير الدراسات الرسمية ان نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق حوالي 14.4%، وقد اتسعت ظاهرة الفقر في الاردن بعد انفجار الازمة المالية والاقتصادية في عام 89 على اثر انهيار سعر صرف الدينار امام العملات الاجنبية، وما تبعها من اجراءات رسمية متعلقة بسياسة "التصحيح الاقتصادي" من تحرير اسواق المال واسواق التجارة الداخلية والخارجية، واتباع سياسة ضريبية جديدة تضمنت استحداث ضريبة المبيعات على معظم السلع،والتراجع عن الضريبة التصاعدية، الامر الذي ادى الى توسيع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وزيادة عدد الفقراء وتقلص الطبقة الوسطى.

وبالعودة الى الدراسة المقدمة من د.ابراهيم سيف وزير التخطيط الحالي حول تكيف الطبقة الوسطى في الاردن 2002- 2006 مع "الإصلاح الهيكلي والاقتصادي" من منظور توزيع الدخل. والهدف من الدراسة تحديد الطبقات الوسطى في الأردن وكيفية تأثرها من الاجراءات الاقتصادية، وحصتها من نمو الناتج المحلي. وأظهرت النتائج الرئيسية أن توزيع الدخل متفاوت جدا، حيث يمتلك أغنى 30 %من السكان حوالي 60 % من إجمالي الدخل، في حين يمتلك أغنى 10 % حوالي 30 % من الدخل. ويمتلك أغنى اثنين في المائة من السكان 13 % من إجمالي الدخل، في حين يمتلك أفقر 30 % حوالي 11 %. وبعد تقسيم السكان إلى عشر مجموعات استهلاكية، لوحظ تغيير في توزيع الأسر، حيث انخفض عدد العائلات في أغنى مجموعات عشرية بين الأعوام 2002 و 2006، في حين زاد عدد العائلات الفقيرة.

وكانت مجموعات الاستهلاك المتوسطة هي الأكثر تضررا جراء انخفاض الأجور، وأصبحت تلك المجموعات تعتمد بصورة أكبر على مصادر دخل أخرى مثل التحويلات المالية من المغتربين والتوظيف الذاتي. وقد تكون صعوبة تحديد الطبقات الوسطى دلالة على تراجع مكانتها، حيث أصبح العديد من الأسر التي كانت في السابق تنتمي للطبقة الوسطى إما جزءا من الطبقة المتدنية الدخل أو من الطبقات ذات الدخل المرتفع.

وقد اعتمدت الجهات الرسمية المنهجية العالمية التي استخدمت في العديد من دول العالم ومن قبل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، تحديد الطبقة الوسطى، بتعريف الطبقة الوسطى إستناداً للمنهجية المتبعة على أنها مجموعة الأفراد الذين يشكل نصيبهم من الإنفاق السنوي ضعفي خط الفقر، على الأقل، ولا يتجاوز أربعة أضعاف خط الفقر. ووفق المعلومات التى اعلنتها دائرة الإحصاءات العامة بالاستناد الى بيانات مسح ونفقات الأسرة للعام 2008. وباستخدام عام 2006 كسنة أساسية فقد شكلت الطبقة الوسطى ، ما نسبته 41.1 % من السكان فيما شكلت الطبقة الغنية حوالي 8.2% في عام 2008، وقد تقلصت الطبقة الوسطى بشكل ملحوظ، وانحدر غالبيتها نحو الطبقة الدنيا من الطبقى الوسطى، وقسم قليل منها ارتفع الى صفوف الاغنياء. واستحوذت الطبقة الوسطى على ما نسبته 37.5 % من إجمالي الدخل، وعلى ما نسبته 42.8 % من إجمالي النفقات. وشكلت الأسر من الطبقة الوسطى 39% من جميع الأسر التي تعيلها نساء عام 2008، وبلغت نسبة الطبقة الوسطى في الحضر 32.2% بينما بلغت ما نسبته 22.2% في الريف.

ومن ناحية اخرى يمكن ملاحظة ما ورد في تقرير مسح ونفقات دخل الاسرة لعام 2010 ، الصادر عمن دائرة الاحصاءات العامة المبين ادناه، بأن الاسر التي يقل دخلها عن 500 دينار شهريا تشكل حوالي 40.2% من مجموع الاردنيين، ويبلغ عدد سكان هذه الشريحة 2.420 مليون شخص في عام 2010 .

وبالتدقيق بالمعطيات والارقام المقدمة يمكن الوصول الى الاستخلاص التالي، عدم دقة الارقام التي تتحدث عن 14.4% كمعدل للفقر. علما أن خط الفقر للأسرة المكونة من 7 افراد 476 دينار شهريا وفقا للدراسات الرسمية14 لعام 2010 ، استنادا الى ان متوسط حجم الأسرة الفقيرة بلغ 7.2 فردا مقابل 3.9 فردا بين الأغنياء15. مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الأرقام القياسية للأسعار خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة كما هو مبين في جدول الرقم القياسي لأسعار المستهلك ص : (23) أدناه. فأن خط الفقر يلامس ال 500 دينار حاليا، وبالاستناد الى تقرير مسح نفقات الأسرة فأن 40.2% من الاردنيين يعيشون تحت خط الفقر اوعلى حد الفقر.

جدول 2.3: توزيع الاسر وافرادها حسب فئات الدخل16

قيمة دخل الاسرة	عدد الاسر	%	تراكمي %	عدد الافراد لكل شريحة	عدد الافراد تراكمي	%	تراكمي %
دينار سنوي							
1800 اقل من	21812	1.9	1.9	61,914	61,914	1	1
3400-1800	30484	2.7	4.6	118,770	180,684	2	3
3000-2400	47788	4.2	8.8	207,862	388,546	3.4	6.4
3600-3000	62368	5.5	14.3	288,255	676,801	4.8	11.2
4200-3600	78746	6.9	21.2	385,575	1,062,376	6.4	17.6
4800-4200	89002	7.8	29	447,386	1,509,762	7.4	25
5400-4800	94499	8.3	37.3	480,697	1,990,459	8	33
6000-5400	83730	7.4	44.7	431,048	2,421,507	7.2	40.2
7000-6000	113292	10	54.7	622,558	3,044,065	10.3	50.5
8000-7000	85085	7.5	62.2	478,548	3,522,613	7.9	58.4
9000-8000	76268	6.7	68.9	432,735	3,955,348	7.2	65.6
10000-9000	56940	5	73.9	324,809	4,280,157	5.4	71
12000-10000	91495	8.1	82	533,174	4,813,331	8.8	79.8
14000-12000	58586	5.2	87.2	334,372	5,147,703	5.5	85.3
14000 اكثر	144107	12.7	99.9	880,240	6,027,943	14.6	99.9
		100		6,027,943		100	100

وقد شهدت السنوات الخمس الاخيرة تراجعا ملموسا في الاجور الفعلية للمواطنين، نتيجة الاجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة ابتداء من رفع اسعار المشتقات النفطية بذريعة تعويم الاسعار، والتي انتهت بفرض الضريبة الخاصة على المحروقات، وبنسب مرتفعة تصل الى حوالي 50%، واثر هذا الاجراء على مختلف السلع كون المحروقات مادة ارتكازية. اضافة إلى تراجع الانفاق الحكومي على الخدمات العامة وارتفاع كلفتها على المواطنين. مما أدى إلى انتشار الفقر في معظم المناطق، خاصة في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وغياب المشاريع التنموية الانتاجية التي توفر فرص عمل وتحد من معدلات البطالة، وغياب التوزيع العادل لموارد البلاد. وفشل السياسات الحكومية في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية التي ادت الى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وتجاوز معدلات المديونية الداخلية والخارجية الحدود الامنة، وما تشكله خدمات المديونية من اعباء مادية تقتطع من موازنة الخدمات الصحية والتعليمية والتشغيل. ومواصلة الاجراءات الحكومية التي تلقي عبء الازمة على الشرائح والفئات الفقيرة والمتوسطة، من خلال رفع اسعار السلع كالطاقة والكهرباء وهي تستعد لرفع اسعار الخبز والتي تعتمد عليه الفئات الاكثر فقرا كمصدر رئيسي للغذاء. والذي سيساهم قطعا في تعميق ظاهرة الفقر وتوسعها. وقد عمقت الاجراءات الحكومية التقشفية الاخيرة الازمة، وزادت الاوضاع سوءا على ذوي الدخل المحدود الذين يعانون من انهيار القيمة الفعلية للاجور. وقد كشفت دائرة الإحصاءات العامة لعام 2011 ان حوالي 90% من العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص يتقاضون اقل من 500 دينر شهريا، وفقا للجداول المبينة ادناه ارقام (2و3) وان حوالي 15% من العاملين بأجر يتقاضون رواتب اقل من 200 دينار. وحوالي 38% من العاملين بأجر يتقاضون رواتب بين 200- 299 دينار .وحوالي 37% من العاملين باجر يتقاضون بين 300- 499 دينار.

جدول رقم (2)عدد المشتغلين الاردنيين الذكور حسب فئة الدخل (بالدينار الاردني)1

فئة الدخل	2007	2008	2009	2010	2011
100	51239	31171	29743	18218	14784
199-100	393188	267655	202249	164393	133545
299-200	319046	403091	407558	432862	395643
499- 300	114147	190439	268340	303043	382210
500	77662	93262	110248	109329	109890
المجموع	955282	985618	1018138	1027845	1036072

جدول رقم (3)عدد المشتغلات الاردنيات حسب فئة الدخل (بالدينار الاردني)

فئة الدخل	2007	2008	2009	2010	2011
100	18050	9720	10936	7491	4984
199-100	65334	47001	44904	38006	31655
299-200	67686	75115	74976	83528	73580
499- 300	18705	36940	51348	60133	85528
500	7777	10167	12347	12264	12759
المجموع	177552	178943	194511	201422	208506

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعرف التضخم بأنه ارتفاع عام ومستمر في الأسعار. كما يعرف التضخم بأنه نقصان القدرة الشرائية للنقود. ومن المعروف أن للتضخم آثار سلبية على مستوى الإنفاق والفقر. فإذا كانت الزيادة السنوية في الدخل أقل من مستوى التضخم فهذا يؤدي إلى نقصان الدخول الحقيقية للأفراد وانحدار المستوى المعيشي لهم. ويتم قياس التضخم بالأردن عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس المستوى العام لأسعارسلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في المملكة (وهي 851 سلعة وخدمة)، بما في ذلك السلع والخدمات الإستهلاكية المستوردة من الخارج. وتقوم دائرة الإحصاءات العامة باحتساب الرقم بالترجيح بمعدل إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الداخلة في الرقم القياسي استنادا إلى نتائج دراسة نفقات الأسرة ودخل الأسرة لعام 2006. كما أن سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عام 2006.

أما الأهمية النسبية لمفردات الرقم القياسي فهي كما يلي:

الموادالغذائية.....36.647%

ملابس وأحذية.....4.953%

المساكن.....26.776%

السلع والخدمات الأخرى..... 31.624%

ويلاحظ بأن الأهمية النسبية لمجموعات السلع والخدمات المذكورة أعلاه لم تتغير منذ العمل بالرقم القياسي عام 2006 بالرغم من تغير الأهمية النسبية لها. فعلى سبيل المثال فإن الوقود

والإنارة (أو المشتقات النفطية والكهرباء) لها أهمية في المؤشر بنحو 6% بينما الواقع الحالي يؤشرعلى الإرتفاع الكبير بالإنفاق على المشتقات النفطية والكهرباء بعد الإرتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار تلك السلع. ومن هنا تتولد القناعة لدى المستهلكين بأن المؤشر لا يعكس الإرتفاع العام في الأسعار.

أما نسبة التضخم في الأردن فقد بلغت كما يلي:

2008.....	**%13.9**
2009.....	**%0.7-**
2010.....	**%5**
2011.....	**%4.4**
2012.....	**%4.8**
2013.....	**%6.2 مقدرة**

ويعود السبب في الإرتفاع المستمر بالمستوى العام للأسعار لإرتفاع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء والمواد الغذائية. وبما أن الرواتب والدخول بشكل عام لم ترتفع بنفس نسبة التضخم، فقد أدى ذلك إلى زيادة نسب الفقر خاصة لذوي الدخول المتدنية.

وقد نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في 2012/12/30 - 17 تقريرا عن حالة الفقر في الاردن للعام 2010 وتقرير نوعية الحياة في الاردن 2002-2010 تناول قياس مؤشرات الفقر باستخدام منهجية السعرات الحرارية المعتمدة، وهي تقارير أصبحت قديمة نسبيا بسبب تسارع الاجراءات الحكومية الاقتصادية والتي أدت الى ارتفاع نسب التضخم وتأكل الاجورمما ادى إلى تغيرات على الحالة الاجتماعية للمواطنين. وعلى الرغم من الطموحات المتواضعة للتوجهات الرسمية لمعالجة قضايا الفقر الا انها لم تتحقق، فقد تضمنت الاجندة الوطنية عام 2006 تقليل نسبة الفقر في الأردن

في عام 2012 إلى (12%) وفي عام 2017 إلى (10%)، الا ان السياسات الحكومية لم تضع برنامجا وطنيا واضحا للنهوض في الاقتصاد الوطني وتشجيع القطاعات الانتاجية، ولم تنجح سياسات مكافحة الفقر لانها لم ترتكز الى الاقتراحات المشار اليها اعلاه بسبب الانفاق غير المبرر في بعض الحالات لما يسمى برامج تمكين مناطق الفقر التي انفقت في غير مكانها او لم تعط نتائج تتناسب مع قيمة النفقات. فقد تناولت دراسة جيوب الفقر التي تم اعدادها من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي وصدرت عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في كانون ثاني عام 2005 وجود (20) منطقة تزيد فيها نسبة الفقر عن 25% واعتبرت مناطق جيوب فقر في الاردن، وتضم حوالي 254 تجمع سكاني18. وكانت كالتالي:

أولاً: على أساس الألوية، حيث تم احتساب عدد الأقضية والتي وقعت ضمن الألوية الفقيرة "التي تزيد نسبة الفقر فيها عن 25%"، حيث تم شمول الأقضية الفقيرة وغير الفقيرة داخل اللواء الفقير، وعليه بلغ عدد الأقضية الفقيرة 24 قضاء19 .

ثانياً: تم احتساب عدد الاقضية الفقيرة والتي جاءت ضمن الألوية غير الفقيرة، وإضافتها إلى قائمة الأقضية الأكثر فقراً، وهي 3 أقضية. وبذلك يكون مجموع الأقضية التي صنفت كمناطق أشد فقراً 27 قضاء موزعة على جميع محافظات المملكة وهذا يساعد على مزيد من الموضوعية في تقييم الظاهرة وشمول عدد اكبر من الأقضية التي تعاني من شدة الفقر والمنطقة المحيطة أو القريبة لها وبنفس المستوى المعيشي والخصائص لتكون محل استهداف وتدخل البرامج الموجهة من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء من المؤسسات غير الحكومية سواء محلية أو غير محلية ومما له من الأثر الايجابي على المجتمع في الوصول الى عدالة أكبر في توزيع التدخلات وأيضا آخذين بعين الإعتبار أن توزيع الفقراء على الأقضية عددياً يتناسب مع الكثافة السكانية في الأقضية هذا على

الرغم من ان التقسيمات الإدارية لا تساعد على تحقيق عدالة في الاستفادة من التدخل إذا لم يتم الأخذ بالاعتبار معايير اخرى لتوزيع هذه التدخلات. كما اوصى التقرير على استمرار البرامج والتدخلات الحكومية في جيوب الفقر التي كانت محددة في العام 2008 وخرجت هذا العام والبالغ عددها (14) قضاء، وذلك إلى حين التأكد من خروجها في المسح القادم والذي سيجري في العام 2013 وذلك بهدف ضمان الدقة واستمرار البرامج لتحقيق غاياتها.

وبالنسبة لإنفاق الأسرة، فقد ارتفع متوسط إنفاقها في عام 2010 على السلع الغذائية "بأسعار 2010" بنسبة 3% عن عام 2008، وعلى السلع غير الغذائية بنسبة 9.6%. واحتلت مجموعة اللحوم والدواجن المرتبة الأولى في الإنفاق، حيث بلغ متوسط إنفاق الأسرة عليها حوالي 810 ديناراً، تلتها مجموعة التبغ والسجائر حيث بلغ متوسط الإنفاق عليها 424 دينارا سنوياً (أي ما يعادل 1.16 ديناراً يومياً)، حيث تنفق الأسرة على هذه المجموعة أكثر من الإنفاق على مجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض أو الحبوب ومنتجاتها أو مجموعة الفواكة والخضروات. وبما أن عدد الأسر في المملكة هو حوالي 1.134 مليون أسرة، فإن إجمالي إنفاق الأسر على التبغ والسجائر في عام 2010 هو بحدود 481.2 مليون ديناراً سنوياً للمملكة.

وعلى صعيد الخصائص الإجتماعية أظهرت النتائج إرتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة حيث بلغ 7.2 فردا مقابل 3.9 فردا بين الأغنياء. وشكّل صغار السن في الشريحة الأفقر 47 % من مجموع السكان في حين شكلوا 17 % فقط من السكان في الشريحة الأغنى، مما يشير إلى استمرار إرتفاع مستويات الإنجاب ونسبة الإعالة في الشريحة الأفقر وانخفاضها في الشريحة الأغنى لفترة البحث. وأشارت النتائج إلى انخفاض نسبة كبار السن من السكان في الشريحة الأفقر حيث بلغت 3.4 %، مقابل 16.5 % في

الشريحة الأغنى.ويصبح من السهل تصور الاوضاع التي تعاني منها الاسر الفقيرة بسبب تعمق السمات التي تزيد من عمق ظاهر الفقر وانتشارها.

فترتفع نسبة السكان من الأميين والملّمين في الشريحة الأفقر مقارنة بنسبتهم في الشريحة الأغنى (حوالي 57.7 % مقابل 35% على التوالي)، كما ترتفع نسبة حملة المؤهلات التعليمية العليا في الشريحة الأغنى مقارنة بالشرائح الأخرى وخاصة الشريحة الأفقر حيث بلغت نسبتهم أكثر من خمسة أضعاف نسبتهم في الشريحة الأفقر (39.9% للشريحة الأغنى مقابل 8.5% للشريحة الأفقر). كما شكل المتعطلون 15 % من قوة العمل في شريحة الأغنياء في حين بلغت نسبتهم 27.7 % في شريحة الفقراء. وترتفع نسبة أصحاب العمل في شريحة الأغنياء بشكل كبير مقارنة بالشرائح الأخرى وخاصة الأفقر منها (10.2 % للشريحة الأغنى و2.6% للشريحة الأفقر). كما وشكل أرباب الأسر المشتغلين في القطاع الخاص من الشريحة الأغنى حوالي ربع العاملين من أرباب الأسر في القطاع الخاص، مقابل 15.4 % من أرباب الأسر المشتغلين في القطاع الخاص من الشريحة الأفقر.وهذا يكشف بشكل واضح عن ميل متزايد نحو مزيد من الافقار في ظل انخفاض النفقات الحكومية على القطاعين المهمين التعليم والصحة وتأثير ذلك على الفئات الفقية والاشد فقرا وعلى الفئات الوسطى التي اصبحت تزداد معاناتها في هذا المجال.

وكشف التقرير أثر التدخلات الحكومية المباشرة بالأسعار الجارية خلال عام 2010 وانعكاسه على ظاهرة الفقر، وتبين أنه في حال استثناء تحويلات صندوق المعونة الوطنية فقط من إجمالي دخل وإنفاق الأسر، فإن نسبة الفقر كانت ستبلغ 15.8% (بدلاً من نسبة الفقر الفعلية 14.4%). كما تبين أنه عند إستبعاد كافة أشكال الدعم الحكومي المباشر من دخل وإنفاق الأسر ويشمل (صندوق المعونة الوطنية، وإعانات من جهات حكومية اخرى، وزيادات الرواتب للموظفين والمتقاعدين

والعسكريين في القطاع العام، وطرود الخير الهاشمية، وقيم المعونات النقدية والعينية المقدمة من وزارة الأوقاف/ صندوق الزكاة والتحويلات الحكومية الأخرى)، فإن نسبة الفقر كانت ستبلغ 17%. وهذه نتائج غير مرضية وعليه، فإن إجمالي التدخلات الحكومية قد ساهمت في الحد من إرتفاع نسبة الفقر، لكنه يكشف ان معدلات الفقر بقية ضمن مستويات مرتفعة، وان التدخل الحكومي لم يتجه نحو معالجة تنموية قادرة على محاربة اسباب الفقر، بمساعدة هذه الشرائح الاجتماعية، في الوصول الى عمل منتج يوفر دخلا ثابتا للاسرة، كالمساعدة في الحصول على ماكينة تريكو اوخياطة وتدريب ربة الاسرى او احد ابنائها للعمل عليها، او المساعدة في بعض المنتجات الزراعية الحيوانية او النباتية، للحصول على دخل يحفظ كرامة الانسان، بعيدا عن المساعدات النقدية المباشرة، الا في اضيق الحدود الذي يتعذر القيام بعمل منتج. ويمكن التوسع في التجربة المحلية للمشاريع الميكروية والصغيرة.

المشاريع الميكروية والصغيرة:

يمكن تعريف المشاريع الميكروية في الاردن بانها المشاريع التي تشغل اربعة عمال فأقل، والمشاريع الصغيرة هي التي تشغل 5-19 عاملا، ووفقا مسوحات دائرة الاحصاءات العامة يعمل في هذه المشاريع ما نسبته 38.4% من مجمل العاملين الاردنيين (363.6) عامل بهذا المشاريع عام 2009.

وتشير الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي بان المشاريع الميكروية والصغيرة، توفر فرص عمل بكلف اقل وخاصة في القطاع الخاص، فقد بلغ متوسط كلف توفير فرص العمل 6500 دينار في عام 2009 مقارنة مع 11900 دينار لدى الحكومة المركزية، و 14290 دينار للمؤسسات العامة والمستقلة للعام نفسه

ويعمل في الاردن ما يزيد على 25 مؤسسة ودائرة وشركة وهيئة تطوعية، على تقديم برامج الدعم الفني

والتمويل لهذه المشاريع، ويعتبر الاردن ثالث دولة عربية من حيث حجم محفظة الاقراض الميكروي والصغير ، بعد المغرب ومصر، وقد نما التمويل بمعدل 10.3% سنويا فارتفع الى 162.5 مليون دينار بنهاية عام 2009، ووصل عدد القروض الى 176 الف قرض بنهاية 2009 مع 45500 فرصة عمل. وقد ساهمت المؤسسات المتخصصة في التمويل بما نسبته 55% وغطى المقترضون ما نسبته 35% بتمويل ذاتي .ومن اهم التحديات التي تواجه نجاح هذه المشاريع تسويق منتجاتها، والتدريب على نشاط الاعمال ، وتوفير التأمين على القروض وعلى حياة المقترضين. وارتفاع اسعار الفائدة ، وتعتبر القروض غير كافية لتشغيل المشاريع.

إن دراسة وزارة التخطيط " تقييم الفقر في الأردن ودراسة حزمة الآمان الاجتماعي" الفقر في الأردن وبرامج الإنتاجية الاجتماعية" تبين مجموعة من الخصائص والسمات لظاهرة الفقر في الاردن. فبالمقارنة بدول أخرى من العالم الثالث يتضح أن شريحة الفقر المدقع الذين لا يتوقع خروجهم من دائرة الفقر وبقائهم فيها بشكل دائم يشكلون ما نسبته 29% من مجموع الفقراء في الأردن وهو رقم مرتفع لاننا نتحدث عن ثبات وديمومة مما يدفع الى توقع دخول مجموعات سكانية اخرى الى هذه الفئة في ظل استمرار سياسات ونهج الحكومة نفسه.

كذلك تبين الدراسة إن الأسر التي ترأسها نساء لديها معدل فقر أعلى من تلك التي يرأسها رجال. ووجد إن لدى النساء المطلقات مستوى فقر أعلى مما لدى النساء المتزوجات او الأرامل، وتبلغ نسبة الفقر لدى النساء المنفصلات عن أزواجهن 37% مما يجعلها الأكثر قابلية للتعرض الى الإيذاء بين كل مجموعات الأسر سواء التي يرأسها رجال او نساء.

وتكشف الدراسة ان تدني الأجور من أهم الأسباب الرئيسة للفقر إضافة الى البطالة. فالحد الأدنى للأجر 190 دينار شهريا في القطاع الخاص لا يشكل حماية لتجاوز حد الفقر. وكذلك معدلات البطالة لدى الأسر الفقيرة أعلى منها لدى الأسر غير الفقيرة حيث يبلغ معدل البطالة لدى الأسر الفقيرة 27% وهو أعلى بالنسبة لغير الفقراءوهو17% في عام 2002م.ومعدل البطالة بين الشباب في الأسر الفقيرة حوالي 42% في حين معدل البطالة بين شباب الأسر غير الفقيرة 36%.مما يعرض هذه الاسر الى مزيد من العومل التي تؤدي الى تعمق الفقر ومظاهره السلبية

وتبين الدراسة أيضا ان نسبة الأمية لدى الأسر الفقيرة أعلى منها لدى الأسر غير الفقيرة.وكذلك فإن نسبة التسرب من المدراس بين أبناء الفقراء أعلى منها بين أبناء غير الفقراء. وتشير الدراسة ان نسبة الإعاقات لدى الأسر الفقيرة أعلى منها لدى الأسر غير الفقيرة.

وحول قضية الغذاء وسد الحاجات الاسرية في هذا المجال لدى الفقراء وجدت الدراسة أن معدل التغذية لدى الأسر الفقيرة اقل من الأسر غير الفقيرة، حيث أن إجمالي طعام الفقراء في الغالب هو أطعمة قليلة السعرات الحرارية ولا تحتوى على العناصر الرئيسية للنمو السليم.وأن نسبة ما يصرف من الدخل على الطعام عند الفقراء أكبر منها عند غير الفقراء، حيث تبلغ 48% عند الفقراء 42% عند غير الفقراء.كما يعتمد الكثير من الفقراء على المساعدات والهبات والعطايا من أفراد او مؤسسات الى جانب مداخلهم المتواضعة في حالة وجود عمل.

وتشير الدراسة ان تتصف الأسر الفقيرة بأنها فتية، حيث يبلغ عمر أكثر من 60% منها اقل من عشرين عاما. حيث يتميز الفقراء بخصوبة عالية، وذلك كنتيجة حتمية لتدني مستوى التعليم والوعي الصحي، ويرتبط الفقر ارتباطا طردياً بعدد الأطفال، حيث 80% من الأسر الفقيرة لديها 8 أطفال فأكثر. مما يزيد من نسبة الاعالة وما ينتج عن ذلك من اخطار نتيجة البطالة او تدني مستوى الاجور

وخاصة في الريف والمناطق الفقيرة في المدن. نسبة الفقراء في المناطق الريفية 37%، بينما نسبة الفقر في المناطق الحضرية 29%.

ولاحظت الدراسة أن أجور العمال الذكور أكثر بحوالي ثلاثة أضعاف من أجور الإناث في الفئة غير المتعلمة في الاعمال التي لا تحتاج ’لى اعدادا مهني او مناطق الكويز والقطاع الخاص وبشكل خاص المدراس الخاصة الصغيرة وذات التوجه التجاري الواضح حيث يتم فصل المعلمات في الصيف لعدم دفع رواتبه أو يتم تشغيلهن باجور متندية لا تعكس الارقام الموجودة في العقود.

تكشف الدراسة المشار اليها تتمركز ثلثي الأسر ذات مستوى نوعية الحياة دون المتوسط في ثلاث محافظات هي العاصمة واربد والزرقاء. وان 81% من هذه الاسر تتركز في خمس محافظات هي الثلاث المذكورة اضافة الى محافظتي البلقاء والمفرق. ويظهر التقرير ان الفقر في الاردن متركز في الحضر والمدن الكبرى بحكم خصائص توزع السكن. ولذلك اثار مباشرة على السياسات والعمل البحثي. فالبحث العلمي يتطلب تخصيص جهد نظري وميداني من اجل التعمق في دراسة خصائص الفقر الحضري تحديداً. اما بالنسبة لجهة السياسات والتدخلات فان هذا الواقع يوجب مراجعة تدخلات في مناطق الفقر والتحقق من متطابقة توزع هذه المناطق مع مناطق التواجد الكثيف للفقراء. وذلك يعني انه حتى في حال نجاح برامج مكافحة الفقر في هذه المناطق، سيكون لذلك سوى اثر محدود على نسب الفقر على الصعيد الوطني حيث ان العدد الاكبر من الفقراء موجود في احياء المدن الكبيرة2030.

وهنا لا بد لنا من أن نلاحظ أن الجهود الوطنية لمكافحة الفقر تحتاج لتوحيد في ظل التشتت وغياب خطة وطنية شاملة تضم كافة فعاليات وجهات مكافحة الفقر الرسمية والتطوعية على مستوى الوطن، خاصة بغياب هيئة مراقبة مركزية مهمتها متابعة قضايا الفقر ومستوياته ومناطق انتشاره

تأخذ على عاتقها المراقبة ووضع الخطط اللازمة لمواجهته ومكافحة نتائجه الاجتماعية على الفئات والشرائح المتضررة

إن تجربتنا الاردنية اضافة الى التجارب العالمية خاصة في الدول التي من مستوى بلادنا في اسيا وامريكيا اللاتينية أن للدولة دور كبير في تطبيق السياسات التي توفر ظروف مناسبة للتنمية الاقتصادية وبالتالي القضاء على ظاهرة الفقر او الحد منها إلى الحدود الدنيا. كما انها تستطيع أن تقوم باتخاذ اجراءات كفيلة بالتصدي للاثار الاقتصادية والاجتماعية للازمة التي تعاني منها البلاد.

التوصيات العامة لمعالجة أسباب ظاهر الفقر ووقف تفاقمها والنتائج المترتبة:

1) يعتبر الإصلاح السياسي المدخل الحقيقي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة، وان إلقاء أعباء الأزمة الاقتصادية على الفقراء ينذر بمزيد من تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يترك اثارا كبيرة على الاستقرارالسياسي والامن الاجتماعي، في ظل محيط اقليمي ملتهب .

2) تصويب التشوهات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وزيادة الناتج المحلي الاجمالي من القطاعات الانتاجية. وتحقيق نمو اقتصادي يفوق معدلات النمو السكاني .وتوزيع النشاط الاستثماري على مختلف المحافظات. مما يسهم بتقليل البطالة والفقر.

3) إقامة مشاريع إنتاجية مشتركة بين القطاعين العام والخاص في كافة المحافظات بحيث تستغل الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة(الموارد الزراعية والمعدنية)، ويتم من خلالها تشغيل أبناء المنطقة وخاصة الفقراء.

4) العناية بالقطاع الزراعي، لتوفيرِ الأمنِ الغذائي، وتقديم كافة اشكال الدعم لهذا القطاع الحيوي، باقامة السدود في كافة المحافظات. وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بإعطاء الزراعة أولوية ضمن سياسات التنمية الاقتصادية.

5) تحقيق إصلاح شامل لقطاع الطاقة، وتنويع مصادرها واستخدام الصخر الزيتي والطاقة الشمسية.

6) تفعيل دور المرأة ورفع نسبة مشاركتها في الاقتصاد الوطني، من 16.7% في الأردن إلى مستويات تتناسب مع التطور الاقتصادي، فهي تشكل 28% في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، و43% في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

7) تحديد حد ادنى للاجر، مع الاخذ بعين الاعتبار الدراسات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالحد الادنى لانفاق الأسرة وربط الاجور بمعدلات التضخم، وضمان الاجر المساوي للعمل المتساوي بين المرأة والرجل.

8) وضع خطة عمل وطنية تنموية شاملة تتولى تمويل وتدريب وتاهيل الفقراء وابنائهم على مهن يستطيعوا من خلالها اقامة مشاريع منتجة يتم تمويلها عبر صندوق المعونة والتنمية والتشغيل وكذلك يمكن تحرير جزء من الاحتياطي النقدي لتمويل هذه المشاريع بمعدلات فائدة مدروسة محفز للانتاج وكذلك انشاء مصرف خاص لدعم مثل هذه المشاريع. ووضع خطة لتسويق المنتجات لضمان نجاح هذه المشاريع .

9) تحقيق إصلاح ضريبي يعتمد مبدأ الضريبة التصاعدية بما يكفل زيادة إيرادات الخزينة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. واستخدام السياسة الضريبية كأداة لتحفيز الاستثمار في القطاعات المنتجة المشغلة للعمالة المحلية.

10) تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل لتأمين الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لكافة المواطنين.وتوزيع منافع التنمية بشكل عادل بين الفئات الاجتماعية، لردم الهوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق الأمن الاجتماعي. تحقيق العدالة الاجتماعية.

11) ضبط معدلات التضخم ضمن مستويات مناسبة، بما يسهم بتحفيز الاستثمار. فالتجربة تشير ان البيئة الاستثمارية والقانونية في الاردن غير جاذبة للاستثمار، ان لم نقل طاردة، الامر الذي يتطلب معالجة هذه الظاهرة على وجه السرعة.

12) زيادة نصيب قطاعات الصحة والتعليم والعمل في موازنة الدولة لتوفير العمل والتعليم والتأمين الصحي الشامل لجميع الاردنيين، كحق شرعي، واستمرار تقديم الدعم للكهرباء والماء والخبز للمواطنين باسعار مناسبة بما يفي حاجاتهم المعيشية .

13) توفير احتياجات الفقراء الضرورية باسعار مناسبة، وإخراج مناطق محددة بسبب الأوضاع المتردية فيها – الفقر والامراض الوبائية والكوارث وعدم القدرة على تسديد متطلبات الصحة والتعليم - من سطوة الية السوق .

14) تطوير مؤسسات المجتمع المدني والبيئة وحقوق الإنسان والرعاية للحالات الخاصة والطفل والمرأة والعمل الخيري والنقابات المهنية والعمالية و شبكات العمل الاجتماعي .. لتفعيل عملها واتخاذ الاجراءات الكفيلة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر بحيث يستطيع العامل (وخاصة العمال الموسمين والمياومة) من الحصول على التأمينات الاجتماعية مثل راتب الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي عن طريق اتفاقيات خاصة بين النقابات العمالية وإدارة الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة. وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة الفقراء على إقامة مشاريع صغيرة عن طريق تقديم

التدريب والإشراف على إدارة المشاريع، إضافة الى الدعم المادي والمعنوي للعمال والفقراء. ضمن خطة وطنية شاملة تضح حد للتضارب والمنافسة بين نشاطاتها.

15) طرح سياسة واضحة لتنظيم سوق العمل، بما يضمن توفير فرص عمل جديدة تسهم في تخفيض معدلات البطالة، وتقديم الحوافز للقطاعات الإنتاجية التي تستخدم عمالة أردنية بهدف الوصول الى إحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة.والتركيز على اعادة تاهيل العمال والمستخدمين وتدريبهم لاحلال العمالة الاردنية عبرإجراء مراجعة شاملة لسياسات التدريب المهني بهدف توفير الإمكانيات اللازمة بما في ذلك إنشاء معاهد عليا للتدريب المهني بالتعاون مع غرفة الصناعة، وبيوت الخبرة في الجمعية الملكية والجامعات المتخصصة.

16) قيام الدولة بدورها لحماية المواطنين من الاستغلال والاحتكار، بايجاد مؤسسة متخصصة لضبط الأسعار وتوفير السلع الإستراتيجية لمنع الاحتكار في السوق المحلي، واتخاذ الإجراءات الفعلية لتطوير الأسواق الموازية.

17) مساهمة الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، بانشاء صندوق خاص يعتني بتنمية المحافظات وانشاء مشاريع تنموية اجتماعية وثقافية رياضية وترفيهية ضمن اطر مؤسسية تقوم بتخصيص نسبة من صافي ارباح الشركات والمؤسسات المالية الكبرى لدعم الصندوق والعمل على ادارة ذلك الصندوق وفق اسس شفافة وكفاءة عالية وبالتعاون مع الجهات المساهمة به.

18) ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل وزيادة التركيز على التعليم التقني والحد من تدريس التخصصات الراكدة في الجامعات .

19) انشاء مرصد الفقر (Poverty Observatory) ليكون بمثابة نظام إنذار اجتماعي واقتصادي مبكر، وذلك بالرجوع الى أفضل الممارسات العالمية بهذا الشأن.

20) ضرورة توحيد الجهود الحكومية في مكافحة الفقر ضمن مؤسسة واحدة، لوضع حد لتشتت الجهود الحكومية والاجتماعية ووضع خطة وطنية شاملة لمكافحة الفقر على مستوى الوطن.

المراجع

[1] - احصاءات العمل في الاردن 2007-2011 دائرة الاحصاءات شباط 2013.

[2]- الضمان الاجتماعي دراسة تحليلية د. محمد الزعبي.

[3] - تقرير حالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح نفقات ودخل الاسرة لعام 2010 الصادر عام 2012.

[4] - احصاءات العمل في الاردن 2007-2011 دائرة الاحصاءات شباط 2013.

[5] - قانون العمل وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996

[6] - المرصد العمالي مركز دراسات الفنيق.

[7] - المرصد العمالي مركز دراسات الفنيق

[8] - وزارة العمل.

[9] -الاثر الاقتصادي للاجئين السوريين في الاردن دراسة للدكتور خالد الوزني

[10] - وزارة العمل.

[11] - احصاءات العمل في الاردن 2007-2011 دائرة الاحصاءات شباط 2013 .

[12] - التقارير السنوية للبنك المركزي 2011/ 2012

[13] - الفقر.. تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي كريم محمد حمزة، 2002.

[14] - تقرير حالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح نفقات ودخل الاسرة لعام 2010 الصادر عام 2012.

[15] - تقرير حالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح نفقات ودخل الاسرة لعام 2010 الصادر عام 2012.

[16] - في تقرير مسح ونفقات دخل الاسرة لعام 2010 ، الصادر عم دائرة الاحصاءات العامة

[17] - تقرير حالة الفقر في الاردن للعام 2010 وتقرير نوعية الحياة في الاردن 2002–2010 وتم عرض التقريرين في ورشة عمل عقدتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة.

[18] - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دراسة جيوب الفقر، كانون الثاني 2005
http://www.espp.gov.jo/Aespp/poverty%20pockets%20presentation.pdf

[19] – تقرير حالة الفقر مسح نفقات ودخل الاسرة لعام 2008

[20] - تقرير نوعية الحياة في الاردن 2002-2010 الصادر عن وزارة التخطيط.